

رامي أبو شهاب*

اللغة والتاريخ ... أيهما يخون الآخر؟

الكتاب : إمبراطوريات الكلمة: تاريخ اللغات في العالم
 الكاتب : نيكولاوس أوستлер
 ترجمة : محمد توفيق البجيري
 مكان النشر : بيروت
 تاريخ النشر : ٢٠١١
 الناشر : دار الكتاب العربي
 عدد الصفحات: ٧٩٢



شخصيتها، ومدى ما تميّز به من قدرة على الابتكار؛ إذ إنّ لها تقاليد وأنماطاً سلوكية، أهمها ثنائية الحضور والتلاشي التي تعدّ إشكالية نتيجة الصراع بين اللغات، وما ينطوي عليه من أنساق الهيمنة التي تسبّب لبعض اللغات انتيادات تعدّ جزءاً مركزيّاً من أطروحة الكتاب الذي يرمي أوستлер من خلاله إلى الوقوف على الأنماط والآليات (الميكانيكيات) التي تحكم السلوك اللغوي في سياق مقاربة تاريخية تحليّية.

مؤلف كتاب إمبراطوريات الكلمة نيكولاوس أوستлер هو مؤسس جمعية اللغات المهدّدة بالانقراض في العالم، ومستشار الحوسبة، وتقنيولوجيا اللغات لدى المفوضية الأوروبيّة. وهو يهدف من كتابه إلى أن يكون تاريخاً للغات في العالم، ولا سيما اللغات الكبيرة (ص ٧٦١)، لا اللغات كلها، من منظور أن اللغات كلها لها تاريخ، ولكن القليل منها موثّق. فاللغات عامة تعكس قوة الأمم و هويتها، وكذلك

* باحث أردني في النقد الأدبي الحديث.

الحضور والتلاشي

والدّوافع التي جعلت أوستлер يرّضي هذا التقسيم، أو هذه المنهجية التي تنظر إلى بعض اللغات على أنها آتية من اليابسة، في مقابل أخرى آتية من البحر، في حين جعل بعض اللغات ترثّن لزمننا المعاصر في سياق الحضور والتّأثير!

للإجابة عن التساؤل السابق، نلاحظ أنّ المؤلّف يّتجه إلى البحث في اللغات التي جاءت من اليابسة، وهو هنا، ينطلق من فلسفة، أو منهجية ما، فيتناول الزمان والمكان، فالزمان يحيل إلى المكان الذي ابتدأت منه اللغة؛ فالستّيق التّارّيخي لتشكّل اللغة ونشوئها وتطورها يرتبط بارتحالها من المناطق الدّاخليّة التي كانت منبع التّشكّل الحضاري الأسبق الذي شهدته الأرض. وهنا تبدو منطقة الشرق الأوسط، أو الصحراء، مُفتّحةً أولياً ومركزاً لنشوء اللغات. فاللغات الأكادية والسموريّة والفينيقية والآراميّة والعربيّة تمثّل الدّائرة الأولى من دوائر السّبق التّارّيخي الحضاري، ثم تليها الصّينيّة والمصرية والسنّكريّة والإغريقيّة والرومانية، وما تبعها من نشوء لغات أخرى، منها لغة الغال والكلتية والألمانيّة والسلافية والفرنسيّة والإنكلزيّة، لتشكّل مجتمعة الدّائرة الثانية التي ابتدأت بانتهاء اللغة اللاتينيّة وما قام على أنقاضها من لغات، كالإنكلزيّة والفرنسيّة، وسائل اللغات الأوروبيّة الحديثة، أي «اللغات في البحر»، وهي شديدة الارتباط بنشوء الإمبراطوريات وتكونها؛ فهذه اللغات عبرت البحر لتشكّل عوالم بوساطة الميّمنة العسكريّة، ونموذجها الإنكلزيّة التي فرضت حضورها على مستعمرات العالم الجديد، بمحاذة الإسبانيّة والفرنسيّة.

وهكذا يتّبّع أوستлер، ويتساءل في الوقت ذاته عن الحيوية الكامنة في اللغات، وسلوكها العصي أحياناً على التفسير، ولا سيما عوامل انتشار بعض اللغات

ينهض الكتاب على استقصاء اللغات التي تشكّلت، ومن ثم نمت خارج الحدود (الأوطان) التي انبثقت منها، لتصبح لغات مُرتحلة في المكان والزمان، حيث كان النّجاح حليف بعضها، بينما عرف معظمها الفشل. فلغات كالعربيّة والصّينيّة والإغريقيّة تمكنّت من البقاء فتية، على الرّغم من جميع العوائق والصّعوبات التي واجهتها، في حين أنّ هنالك لغات لم تتمكن من تجاوز حدودها الجغرافية، مع أنّ أصحابها اكتسحوا الأرض من مشرقها إلى مغربها، كما هي اللغة الألمانيّة في القرن الخامس الميلادي. وفي السياق عينه، تأتي اللغة الهولنديّة في جزر الهند الشرقيّة، وأخيراً اللاتينيّة التي لم تفلح في أن تكون حاضرة في الشرق الأوسط على الرّغم من الوجود الروماني، في حين تلقّفها سكان بلاد الغال والإسبان. إذن، هنالك أنماط سلوكيّة لارتحال اللغات، حضورها وتلاشيها، وهنا يبرز التّاريخ أداة للتحليل، ولكن في سياقات متعدّدة.

يتكون الكتاب من ثلاثة محاور، يتقدّرها قسم أولى، يعالج طبيعة تاريخ اللغات من خلال نظرية لغوية، تحكم التّأريخ الإنساني، وما يتعلّق به من تقنيات القراءة والكتابه. وما يلاحظ أنّ المحور الأول حمل عنوان «اللغات على اليابسة»، في حين أنّ المحور الثاني حمل عنوان «اللغات في البحر»، بينما جاء المحور الثالث والأخير بعنوان «اللغات اليوم أو غداً». وهنا لا يخفى على القارئ فعل الإحالّة إلى اليابسة والبحر، فكلّا هما يحمل قيمة مكانيّة، في حين جاء القسم الأخير في سياق زمني، من منطلق أنّ تارّيخنا الحاضر لم يُنجز بعد، وبذلك، فهو لا يحمل سمة مُنجزة، وتحديداً عبر الإحالّة إلى مركزية، أو إلى فلسفة ثقافية ما.

هذا النّهج يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب

مفهوم الإحلال اللغوي أو الانتشار، وهما: «المهجرة» و«التغلغل».

الإمبراطوريات تصنع لغتها

يناقش أوستлер علاقة اللغات بالإمبراطوريات فيقول إن كل إمبراطورية تصنع لغتها؛ فاللاتينية من صنع الإمبراطورية الرومانية، والإإنكليزية من صنع بريطانيا ... وهكذا، يمكن القول إن اللغة العربية صنعتها الإمبراطورية الإسلامية. واللغة كما يرى أوستлер ترتبط برجال الدين والسياسة والبحارة، وهي تُبنى على الدّم والمال، والمعاناة، ومع ذلك، فإن هنالك نماذج تُبطل هذا الحكم، فقدرة اللغة على البقاء أو الانتشار بواسطة الإمبراطوريات لا يعول عليها، إذ هنالك نماذج تتلاشى لغات بعض الإمبراطوريات من الفضاء الجغرافي الذي حلّت به، كعدم قدرة الإمبراطورية الرومانية على دحر اللغة اليونانية، فضلاً عن عدم قدرة غزوات الأتراك والمغول والناطقين بلغة «التونغو» على إزاحة اللغة الصينية، وهذا ينسحب أيضاً على اللغة العربية التي فقدت حضورها في بلاد فارس بينما بقي فيها الإسلام. ولعل هذه الآراء والتصورات تشي بصعوبة فهم ميكانيكية اللغة؛ فهنالك شيء ما غامض في التكوين العضوي والروحي للغة، وخصوصاً في فهم البقاء أو التلاشى في منطقة جغرافية.

نلمس في منهجهية أوستлер نزعة نحو قراءة تقويضية للنتائج؛ فالمؤلف ينزع عن كل نتيجة ما يثبتها، لينطلق من جديد في محاولة التفسير والبحث. وهنا تبدو منهجهية أوستлер خاضعة لعدم الرغبة في خلق حقائق يُسلّم بها، إذ ينزع نحو التداوilyة في الطرح النهجي، وهذا ما يمكن أن نلاحظه من مناقشاته التي ضمنتها في كتابه، وذلك بهدف الإبقاء على الدهشة جراء عدم القدرة على التكهن

في العالم! في حين يفشل بعضها الآخر إلى درجة أنها قد تتحول إلى شبح! فاللغة صورة، وتعبير عن الحكاية الشخصية الحقيقة لشعب ما، وهو ما يفسر جانباً من سلوكها (ص ٢٣)، أو ربما لا منطق يحكم مسار التاريخ البشري، بكل ما يحمله من تناقضات، الأمر الذي يجعل التكهن بمستقبل اللغات أمراً في غاية الصعوبة!

عالمية اللغة

يجيل الباحث عالمية اللغة وحضورها إلى عدد من العوامل، أبرزها العامل الكولونيالي الذي يعُدّ مركزياً في شيوخ لغة ما وتحوّلها إلى العالمية. وقد يصدق ذلك إبان فترة المّد الكولونيالي، بيد أن هنالك عاملاً آخر يُحاذى القيمة الكولونيالية، ويُقصد به الهجرات وما تحمله معها من مهاجرين يتّقلون من مكان إلى آخر. ومع ذلك، فإن أوستлер لا يتعجل إقرار هذه الحقيقة، كون العامل السياسي يبقى هشاً على أهميته، ولا سيما حين نقارنه ببنية اللغة؛ فانتشار اللغة أمر طوبيل الأمد، ويختاج إلى قرون وألفيات للجذب بانتشار لغوي ما في منطقة ما. ومن أهم الأسباب الموجبة والمساعدة على ثبات اللغة وتمكّنها، ما يُطلق عليه أوستлер «نموذج الفلاح»، ويعني به فعل الاتحاد الذي يجمع بين مجموعات بشرية (النمو العضوي)، فكل ما يمكن أن يطرأ من لغة مُرحلة يتحقق بواسطة مجموعات أخرى يسمّيها أوستлер «نهر الصياد». وهكذا، فإن فعل الهجرة يبدو منطقياً لتفسير انتشار اللغة الإنكليزية في أميركا الشمالية، في حين أن حضور اللغة الإنكليزية في جنوب أفريقيا يمثّل لفهوم آخر، يُطلق عليه مصطلح «التغلغل»، ويُقصد به حضور مجموعة صغيرة من البشر وقيامها بتشريب لغتهم لمجتمعات بشرية أخرى. وهكذا نخرج بأليتين لتحديد

المسيحي، وتعليق ذلك يعود إلى كون تعاليم المسيح وصلت إليهم مترجمة، وهذا ربما يفسر عدم الوقوف طويلاً على هوية اللغة، في حين أن ارتباط اللغة العربية بالإسلام - يبدو من وجهة نظرى - متعدد المستويات، فهو ارتباط عضوى وروحي ووظيفي، ومع ذلك، فإن محاولات تحليل عدم انتشار اللغة العربية في منطقة المحيط الهندي تبقى رهينة تفسيرات أوستлер التي يحيلها إلى عوامل ترتبط بالخصائص والسلالات اللغوية.

تبدو عنابة صاحب إمبراطوريات الكلمة بعوامل انتشار اللغات وميكانيكية الحضور والتلاشى مهيمنة على وعي الكاتب؛ فالعوامل التي أتينا إلى ذكرها تبقى محاولات لتبرير الحضور اللغوى، لكنها تتمثل في جميع الأحوال منطلقات لا علاقة لها باللغة، إنما تأتي مما يحيط بها. وكي تبقى المقاربة ضمن السعي العلمي لتفسير تكون اللغات، سعى أوستлер إلى استقصاء الخصائص اللغوية، كالآصوات والترتيب والنظم النحوية والصرفية والتركيبة التي تميزها، غير أن مؤشر النهيج هذا، وإن بدا منطقياً عند التوجه إلى البحث عن الأسباب الداعية إلى تسهيل مهمة تعلم لغة ما، فإنه يبدو فاقداً قيمة حين نبحث في التكوين البشري وعلاقته باللغة، فلكل إنسان - منذ الطفولة - جهازه الخاص القابل لتعلم أي لغة، بغضّ النظر عن بنيتها. وبناء على ذلك، يُحيل أوستлер إشكالية انتشار اللغة إلى عوامل اجتماعية لا إلى عوامل لغوية، وإن كنت أتفق مع هذا الرأي إلى حد ما، غير أن الخصائص التي تميز لغة ما، علاوة على العامل الروحي والحضور الزمني، لا بد أن تمارس دوراً، ولا سيما عند تطبيق مبدأ الارتحال اللغوي القائم على المigrations، أو التّغلغل بدافع سياسي أو اقتصادي أو ديني؛ فهذه الخصائص من شأنها أن تسهل عملية انتشار لغة ما على حساب لغة أخرى.

بكيفية حضور اللغة وانتشارها. فعلى الرغم من كون القوة العسكرية والروحية (الدينية) عاملين من عوامل الانتشار اللغوي، يسوق لنا التاريخ نماذج للغات انتشرت من دون أن يدعمها حتى جندي واحد، ومنها اللغة الآرامية التي سيطرت على المناطق التي كانت تخضع للإمبراطورية الأشورية، ولغتها الأكادية، وكذلك فعلت اللغة السنسكريتية. ومع الإقرار بوجود العامل الاقتصادي، ودوره في شُيوع اللغة الإنكليزية في زمننا هذا، فإننا لا نطمئن إلى هذه التصورات، ولا سيما حين نتأمل مسار التاريخ؛ إذ نرى عدم قدرة اللغة الفينيقية على إزاحة اللغة اليونانية على الرغم من هيمنة الأولى وتفوّقها في المجال التجاري، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا، تبقى الحقائق والتّائج معلقة بناءً على منهجية الباحث التي ترجع المقوله الأخيرة، لتركها ماتحة للتأويل والاجتهاد.

يؤكد أوستлер في كتابه العلاقة بين اللغة والدين؛ فهو يحيل بقاء بعض اللغات وانتشارها إلى ارتباطها بالعامل الروحي الديني، ونماذجه السنسكريتية لغة الديانة الهندوسية، في حين كانت العبرانية لغة اليهودية، بينما كانت العربية لغة الإسلام. ييد أن ملاحظات أوستлер بشأن أثر الإسلام في اللغة العربية ذات أهمية، إذ يجعلها في مستويين: كمي ونوعي، فالحضور اللغوي للعربية في منطقة شمال أفريقيا وأسيا الغربية، يعدّ نموذجاً للانتشار الكمي، في حين أن هذا الانتشار لم يتحقق أي بُعد نوعي من حيث الحضور في منطقة المحيط الهندي التي تعامل معها المسلمون تجاريًا. فاللغة العربية في تلك المناطق اقتصرت على الشّعائر الدينية، ولذلك يلجأ المؤلف إلى مقاربة تقارن بين التّوجهين الإسلامي والمسيحي في التعامل مع اللغة. أمّا المسيحيون، فيغير معنّين بأيّ لغة ينتشر الدين.

يُفعَل المُجَرَّاتُ وَالغَزَوَاتُ؛ إِذ يُورَد ملحوظة
مُهمَّة تتعلَّق بقدرة اللغة العبرية على العودة،
لتكون لغة دراجة في زمننا هذا، وتفسير ذلك أنَّ
العبرية اتَّسَمَت بِحفاظها على التقاليد اللغوية،
وَالوعي بها، غير أنَّ مُتَرَجمَ الكتاب يتدخل
لِينَعْت هذه النَّتِيجة التي توصل إليها أوستлер
بِالتفاق لِلصَّهِيُونِيَّة، من منطلق أنَّ اللغة العبرية
لا تملِك تراثاً أدبياً أو علمياً، باستثناء التراث
الدِّيني، وهذا مؤشر إلى ضَعْفِ الْبَنِيةِ الْحَضَارِيَّةِ
المُؤَثِّرة، فالنصوص التراثية الأدبية هي التاج
الحضاري القادر على الإثبات الحضاري لشعب
ما، على أرض ما.

في سياق البحث في اللغات السامية وتاريخها، نطالع اللغة العربية وارتباطها البنوي بالإسلام، إذ كان هذا الارتباط سبباً في إحداث تحولات في مسار اللغة العربية التي استطاعت أن تخترق الحدود، لتصل إلى أراضي الأرض، شرقاً وغرباً. وهنا يتساءل أوستлер عن سر هذا الانتشار، إلا أنه لا يجد تفسيرًا واضحًا، بيد أنه يستعين بنظرية تقوم على فكرة وجود فراغ سياسي، خاصة في ظل تراخي النفوذين البيزنطي والفارسي بعد سلسلة من الحروب التي أرهقتها. وهنا نلاحظ أن الكاتب يتجاوز، أو يتجاهل، الباعث الروحي الذي يتمثل في الإسلام، فالقيم الإنسانية التي حملها الإسلام كانت دافعاً لتبني هذا الدين ولغته. ولعل هذا الرأي لا يتسق مع أفكار أوستлер ومنظوره العلمي الدنوي لتفسير ظاهرة انتشار اللغة العربية انتشاراً كاسحاً، فهو يتتجانف عن رؤية التفسير المنطقي والعلمي الذي يتأتي من وظيفة اللغة العربية؛ إذ كانت حاملةً لرسالة سماوية تمتلك مقومات عقلية وفكرية وروحية، تكفل لها انتشاراً يتعالى أو يتسق مع التفسيرات المنطقية والعلمية التي لم تتمكن من استيعاب قدرة اللغة العربية على اختراق الحدود في عقودين من الزمن، في حين أن الانتشار

ولعل في انتشار اللغة العربية في شمال أفريقيا والهلال الخصيب ما يؤكّد ذلك، تبعًا للخصائص اللغوية والعامل الروحي والامتداد الزمني المؤثر جراء المجرات التي شهدتها المنطقة.

الشرق الأوسط

مركز ابتكار اللغات

يناقش أوستлер في فصل حمل عنوان «الصحراء ترهر»: الابتكار اللغوي في الشرق الأوسط» دور منطقة الشرق الأوسط في ابتكار لغات، كشفت عنها نصوص حملتها لواح الطين النهري، إذ كانت دليلاً على أقدمية الوجود اللغوي، وتحديداً الخط المساري الذي كان لغة الكتابة لست لغات هي: السومرية والأكادية والعيلامية والخورية والأوراتية، والخثية (ص ٦٤). لذلك، يبحث أوستлер في طبيعة الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقدرتها على أن تكون مصدر اللغات. وفي تبع لافت للسلالات اللغوية، يتوصل إلى أن ما يجمع بين اللغة الأكادية -أقدم اللغات- واللغة العربية اشتراكمها في الخصائص من حيث الحروف والأصوات والتأنيث وتصريف الأسماء والنسب، بل إن فصائل اللغات السامية تحمل معها صلات قرابة مع اللغات الأفرو-آسيوية، وبذلك نتوصل إلى المقدرة التي تتمتع بها اللغات السامية من حيث الصمود والبقاء إلى يومنا هذا. ودليل ذلك التعداد الرقمي؛ فمثلاً الرقم «عشرة» في العربية كان في الآرامية «عسراً»، وفي الأكادية «إيشر» (ص ٧١)، وهذا ينسحب على نماذج أخرى عديدة.

استكمالاً لتاريخ اللغات في منطقة الشرق الأوسط، يشير المؤلف إلى التحولات التي نتاجت

الإجراءات العثمانية المقاومة، في حين أن تحييد اللغة العربية في الأندلس تحقق عبر إجراءات سياسية صارمة، كما فعل كل من شارل الخامس وفيليب الثاني عبر إصدار مرسوم قمع التحدث باللغة العربية (ص ١٥٥).

ضمن سياق حضور اللغة العربية، ومع إقرار أوستلر بحقيقة انتشارها من منطلق ديني، كونها اللغة المقدسة، فإنها لم تتمكن من فرض نفسها كلغة عامة دارجة، ولا سيما في المناطق التي وصلت إليها. وهنا توجه إلى التساؤلات العميقية التي يطرحها أوستلر بشأن البعد التارمياني للغة العربية، بمعزل عن الإسلام؛ فالعرب كانوا من أصحاب الشاطئ التجاري المميز، وخصوصاً عبر البحر، واللغة العربية كانت مسموعة في جميع الموانئ على طول ساحل المحيط الهندي (ص ١٦٠)، وهو ما استوجب أثراً لغويّاً، ولو من باب المصطلحات التجارية. ولعل ذلك يبدو جلياً في اللغة السواحلية، وقد عاينت ذلك شخصياً في مدينة مومباسا الكينية؛ إذ عبر بعض السكان المحليين عن اعتزازهم بأثر اللغة العربية في اللغة السواحلية، بل تُعدّ العربية أحد مكونات اللغة السواحلية الرئيسة، وهذا ينسحب - في ظني - على لغات أخرى اتصلت باللغة العربية من خلال النشاط التجاري.

اللغات العشرون الأولى

يسعى الكاتب إلى اختبار مقاربة اللغات في زمننا المعاصر من منطلق محددة، أهمها قوة انتشار اللغات من منظور كمي، أي من حيث عدد مستعملٍ تلك اللغات كلغة أولى، أو كلغة ثانية، وذلك يعني أصحاب اللغة الأصليين، ومن ثم الذين اكتسبوا اللغة. لذلك يضع صاحب إمبراطوريات الكلمة قائمة باللغات العشرين

يتطلب عقوداً وألفيات كي يتحقق، بناءً على آراء بعض العلماء.

وفي سياق تبيّع عوامل انتشار اللغة العربية، يحيل أوستلر إلى القدرات البلاغية للغة العربية، ونمذجتها عبارة «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ»، ولا سيما ما تنطوي عليه من تحرير. يضاف إلى ما سبق المنهجية العلمية التي جرى فيها تدوين الأحاديث النبوية، إذ اتخذت هذه العلمية طابعاً مقدساً، وهذا نعى أوستلر هذا التوجه وهذا التماح بالمجموعة المغلقة أو «الكتز العظيم»، ناهيك بأن اللغة العربية هي لغة الصلاة والعبادة، وبذلك ترسخت العربية وانتشرت نتيجة لوظيفتها الروحية. غير أن أوستلر يشير كذلك إلى ما اتخذه عبد الملك من مروان من قرارات تتصل بحظر استخدام اللغة اليونانية في شؤون الإدارة، ولكن هذه العملية جرت بالتدريج، لتصل إلى ذروتها في القرن الثامن الهجري، حين بدأت العربية تحل محل اليونانية (ص ١٥٠). ما سبق يأتي بالتجاور مع الحملات العسكرية (أو الفتوحات) التي خاضها العرب والمسلمون، وتمحضت عن إزاحة الإمبراطوريتين، البيزنطية والساسانية، وهو ما جعل اللغة العربية ترتحل إلى المناطق الجديدة.

على الرغم من هذا الانتشار للغة العربية في شمال أفريقيا وبعض المناطق الداخلية، فضلاً عن انتشارها في غرب آسيا، وما أحدثته الأبجدية العربية من آثار على بعض اللغات الأخرى، يرى أوستلر أن اللغة العربية بدأت تفقد بعض مناطق نفوذها وتشهد شيئاً من التراجع في منطقتين مهمتين هما بلاد فارس وإسبانيا (الأندلس)؛ فمع الحضور التارمياني العميق في تلك المناطق، وانتشار العربية فيها، لم تتمكن من البقاء والاستمرار نتيجة بعض العوامل التي تتحدد بالحتمول الثقافي في بلاد فارس، بالإضافة إلى

العربية ولهجاتها، فمما يكن الانحراف المعياري لأي لهجة عن العربية الفصحى، فهو لا يقف عائقاً حقيقياً للحؤول دون الفهم بين مواطن عربي من أقصى الخليج ومواطن عربي آخر في مراكش، فضلاً عن أن اللغة العربية حاضرة بقوة، فهي لغة التخبط ولغة التعليم والإعلام في معظم المناطق العربية. وبهذا، فإن المعايير تبدو متحققة، كون اللهجات لا تعيق التواصل. إن منظور أوستлер القائم على استبعاد اللغة العربية غير مبرر، أو هو قلق، فاللغة العربية تشهد نمواً مطرداً في عدد المتكلمين بها تبعاً للعامل الديموغرافي، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية ودينية وثقافية أشار المؤلف إليها في ثنايا كتابه.

اللغات والنمو والانتشار

يتميز أوستлер بين نوعين من اللغات من حيث النمو والانتشار؛ فهنالك اللغات التي نمت عضوياً (الزيادة السكانية)، ونموذجه اللغة الصينية، في حين أن هنالك اللغات التي نمت عبر الاندماج والاكتساب (الغزو)، وتمثله بامتياز كل من الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والبرتغالية. وخارج هذين الإطارين وهاتين الآليتين، لا يمكن أن نعزّز أي نمو لغوي، طبعاً باستثناء العربية والتركية. وإذا كان انتشار لغة ما جرّاء الاكتساب مبرراً، لأن العامل الكولونيالي كان النمط المهيمن والمسيطر في ارتحال اللغات، فإن الانتشار جرّاء النمو العضوي، ونموذجه اللغة الصينية (الماندارين)، يحتاج إلى تفسير علمي، ويتحدد بالطبيعة الاقتصادية؛ فكثيرون من سكان مناطق لغة الماندارين كانوا يعيشون على إنتاج محاصيل الأرز الذي سمح بإعالة مجموعات بشرية كبيرة، بالإضافة إلى أن أغلب

الأولى (أو الأكثر انتشاراً) في العالم، ومعظمها ذات جذور تعود إلى مناطق جنوب آسيا أو أوروبا، في حين لا يوجد أي لغة من الأميركيتين، أو أفريقياً. وعلى ما يبدو، فإن الباحث يتتجاهل اللغة العربية، إذ يشير في الهاشم إلى أن اللغة العربية المصرية - التي تُعدّ أفريقية - لا يسمح عدد المتكلمين بها من إدراجها في عداد اللغات العشرين ، وعلى ما يبدو، فإن هنالك مغالطات منهاجية، تتمثل في تجاهل أوستлер للغة العربية، وهذا دفع مترجم الكتاب الدكتور محمد البجيري إلى التعليق على ذلك، وتحديداً على جزئية رد اللغة العربية المصرية إلى أصول أفريقية، في حين أنها من الجزيرة العربية وأهلل الخصيب. ونضيف كذلك ما قام به أوستлер من تجاهل لعدد متكلمي اللغة العربية الذين يبلغ تعدادهم أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، فأوستлер يستبعد العربية، كونها لا تخضع لمعايير تقييم قدرة العربية على تحقيق الفهم المتبادل بسبب تعدد لهجاتها، لذلك فضل على أن ينظر لها على أنها لغات منفصلة حيث إن مجموع متحدثي العربية الفصحى هو ١٠٠ مليون نسمة، وكى تحتل اللغة العربية مكانة بين اللغات العشرين، يجب أن يتوحد استخدام اللغة العربية الفصحى، ولا سيما بين النخب التي يصل عدد المتكلمين بها إلى ٢٠٥ مليون نسمة، وهذا يؤهلها لأن تخلّ في المرتبة السابعة عالمياً (ص ٧١٦).

إن أوستлер يتحفف بمنهجيته اللغة العربية ومكانتها، فهو يجانب الصواب ويتجانف عن، وذلك يعود إلى سببين: أولاً تجاهله أعداد متكلمي اللغة العربية كلغة ثانية؛ ثانياً أن اللغة العربية، من منطلق تواصلي، تبدو فاعلة على الرغم من تعدد لهجاتها. ومع الإقرار بوجود صعوبة نسبية في تحقق الفهم الكلي، أو الشامل، نتيجة اللهجات، فإن هنالك لغة مشتركة وسليمة بين متكلمي

يرى أوستلر ثلاث دعائم تمنع سقوط الإنكليزية، وهي: السكان والموقع والنفوذ (ص ٧٣٧)، وهذه مؤشرات إلى ما تختزنه الإنكليزية من مجتمع الناطقين بها كلغة ثانية، إذ وصل عددهم إلى ثلاثة أرباع المليار، بالإضافة إلى ما تتمتع به من نفوذ ومكانة جعلها تتصدر اختبارات التعليم لدى العديد من سكان العمورة. إذن، فاللغة الإنكليزية ترتبط بعوامل ثقافية وتقنية واقتصادية، بينما العامل الروحي غير مؤثر، كونه يرتبط بالمحلي، وهو ما يجعل دون أن يكون فاعلاً؛ فالإنكليزية ترتبط بالمال والنفوذ، وهذا يجعلها قابلة لأن تبقى وتسع، والنظرية الجديدة ترى أن معظم العالم يتوجه إلى أن يكون ثانئي اللغة، وإنكليزية هي الخيار الأمثل. ومع كل ما سبق، فإن هنالك عوامل ما زالت تهدد انتشار اللغة الإنكليزية، ومنها القوانين التي تستنه بعض الدول لمواجهة التغلغل الإنكليزي، بالإضافة إلى عامل داخلي يتمثل في أن تعيد الإنكليزية إنتاج نفسها، كما فعلت اللاتينية، وبذلك يمكن أن تتحول إلى لغات خالل قرون. يضاف إلى ما سبق العامل الديموغرافي، إذ ما زالت بعض اللغات تشهد نمواً مطرداً جراء ارتفاع المواليد؛ ففي حلول سنة ٢٠٥٠، ستكون لغات كالإنكليزية والأوردية الهندية والإسبانية والعربية على قدم المساواة مع تقدم الصينية على الجميع بضعفين ونصف الضعف (ص ٧٤٢). أما من ناحية الفئات السكانية، فإن الإنكليزية والصينية سوف تصبحان لغة الكبار في السن، في حين أن العربية ستكون لغة الشباب، بينما ستكون الإسبانية والهندية للفئة المتوسطة.

يرى أوستلر أن العامل التجاري يمثل دوراً حاسماً في انتشار اللغة وحضورها، ولكن لا يمكن الثقة بمنطق الربح والخسارة الذي يجعل من اللغة ضحية تحولات رأس المال. فرجال الأعمال لا يمتازون

لغات تلك المنطقة كانت خاضعة لسلطات سياسية مركبة، وهذا مما حدّ من انتشارها خارج المحيط الجغرافي الذي نشأت فيه. وفي سياق البحث عن العوامل والأسباب التي تتحكم في نمو لغة ما وانتشارها، نواجه العامل السكاني الذي يتحدد بأثر معدلات الخصوبة في زيادة نمو عدد متكلمي لغة ما، أو أثر الكوارث الطبيعية في تغير التّسّب المهيمنة. ولهذا، تبدو اللغة الصينية مهيأة للصدارة من حيث النمو بالتجاور مع الهندية، والبنجية والبنغالية، فضلاً عن العربية التي يقرّ الباحث في هذا الموقع بحضورها، إذ يمكن أن تختل المرتبة الخامسة خلال السنوات الخمسين المقبلة.

تعد الإنكليزية، والإسبانية بصورة أخص، مؤهلتين للنمو عضوياً. ومع ذلك، فإن الأثر الثقافي لكتلها يشي بشيء من الاضطراب من حيث كيفية التعاطي ومتابعة النمو اللغوي، فالنمو العضوي لا يعول عليه إذا ما ارتبط بالنفوذ الثقافي والاقتصادي والعسكري. وبهذا، فإن التكهن بمستقبلها يبدو قلقاً، خاصة أن مستقبل اللغات يتحدد بعدد من العوامل الحاسمة، منها الهجرات والعامل الاقتصادي أو التجاري والتبشير الديني والتكنولوجيا، فواقع اللغة الإنكليزية ومستقبلها رهيني عدد من التحولات والعناصر، فهذه اللغة - كما نعلم - نشأت وتوسّعت بفضل الآلة الاستعمارية، وما تبع ذلك من تطورات تقنية عمّقت انتشارها المهاجر. هذا الصّدّى يوازي ما كان للغة اللاتينية التي كانت لغة الفكر والثقافة لأكثر من ألف عام، غير أن التاريخ كان كفياً بجعلها تتلاشى وتموت. فهل تشهد الإنكليزية هذا المصير، ولو من باب تضاؤل شيوعها وانتشارها في أنحاء العالم؟

ما الذي يجعل لغة ما قابلة للتعلم؟

يرى أوستлер أن أي لغة قابلة لأن تتعلم ضمن ثلاثة أنماط، أولاً: التعلم من خلال المحيط، عبر وجود بيئة مستقرة؛ ثانياً: يمكن تعلم لغة جديدة في غياب البيئة المستقرة، وهو ما يتبع لغة مهجنّة تتأتى من اللغة التي يعرفها الكبار، بالتوازي مع اللغة الطارئة؛ ثالثاً: تعلم اللغة عن طريق الوعي، أي اكتساب لغة ثانية. وهنا نلاحظ أن الناطقين الآخرين لا يعتمدان على الخصائص اللغوية، فالطفل قادر على تعلم أي لغة مهما تكن، ومع ذلك، هنالك إشكالية، ولا سيما حين تنشأ لغة في أقاليم جديدة، فالمتعلم سوف يبقى محتفظاً بشيء من اللغة الأصلية، وهي «الطبقة التحتية» التي يمكن أن تفرض قياداً على أي لغة يمكن تعلمها، الأمر الذي يدفع إلى تشكيل نسخة جديدة من اللغة، أو رفض اللغة. وهنالك نموذج لافت لكيفية تشكّل اللغة تبعاً للعوامل التركيبية، فاللغة العربية استطاعت أن تبقى وتستقر في المناطق الأفرو-آسيوية تبعاً للعلاقة التي تجمع لغات تلك المناطق مع اللغة العربية، ونموذجها الأبرز اللغة الآرامية في العراق وسوريا، حيث كانت العربية أقوى حضوراً، في حين كان حضورها بطيئاً ومتدرجاً في منطقة شمال أفريقيا، حيث كانت اللغتان المصرية (القبطية) والبربرية، في حين لم يُكتب للعربية البقاء في الأندلس وبلاد فارس باستثناء الاقتصار على الاستعمال الديني. ولعل السبب يعود، كما يحيل أوستлер، إلى وجود طبقة تحتية (الهندية - الأوروبية) التي حالت دون تقبل اللغة الجديدة، وهذا النسق ينطبق على التركية ذات التركيب المخالف للغة العربية، وهو

بهاً البعد العاطفي، إذ سرعان ما ينحون نحو تبني لغات أخرى، تبعاً لحركة رؤوس الأموال، في حين أن العامل العلمي يشي بعدم الاطمئنان، فهنالك نزعات لا يمكن التكهن بها، خاصة في ما يرتبط بالمؤسسة الثقافية التي تحكمها السلطة، ذلك أن تعارض بين النخب المثقفة والسلطة ربما يدفع المؤسسة الثقافية إلى تجاهيل العامة، فضلاً عن تحول مناطق القوى الثقافية؛ فأميركا تُعدّ الآن مصدر الإشعاع الثقافي، ولكن هنالك مراكز أخرى يمكن أن تنشأ وتهدّد هذا التفوق، ونهاذجها منطقتا الصين والشرق الأوسط، والمنطقة الأخيرة تمتلك الكثير من المقومات، أبرزها توافر مجموعات سكانية آخذة بالنمو ديموغرافياً، وهي ترتبط برابط الدين، فضلاً عن توافر عامل عدم الإنفاق في توزيع الدخل، وبذلك فهي قضايا محورية تشتراك بها تلك المجاميع البشرية لتكون مركزاً للانطلاق.

يتبنّأ أوستлер بأن تصبح الصينية والعربية لغتين علميتين، مع وجود كل ما يدعم هذه النظرية. ففي ملحوظة مهمة بشأن اللغة العربية وما يحيط بها من عامل روحي ييلو، من وجهة نظر الكاتب، عالي القيمة وشديد التأثير، فإن هذه اللغة لا تمتلك الكاتب، إلا أنها تمتلك حالة وجданية تجعلها مقاومة للتلاشي، فهي لغة دينية يختنمها المؤمنون ويستخدمونها كنزاً لهم، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود مفاجآت تتسبب بتحولات، منها انتقال مجاميع بشرية إلى مناطق ذات مردود اقتصادي بسبب اكتشاف ما، أو وباء ما، أو نتيجة قرار سياسي ينصّ على إحلال لغة ما على حساب لغة أخرى. كل ما سبق ربما يتسبب في تلاشي حضارات وثقافات بأكملها، وهو ما يدفع إلى اختلال في الانتشار اللغوي، وهذا ما ينطبق على جميع لغات العالم.

بينما العقلانية تميز الفرنسية، والتجارية سمة للإنكليزية (ص ٧٥٩).

في الختام، يشير أوستлер إلى ما يتهدد اللغات من مخاطر، فهناك أكثر من نصف لغات العالم مهددة بالتلاضي والانقراض، ولا سيما في ظل عصر التقدم العلمي؛ إذ إن التفاعل الثقافي الحديث يقتصر على عدد قليل من اللغات، ولذلك فهو يحذر من كارثة إذا لم يبق في الخمسينية سنة المقبلة من لغة سوى الإنكليزية. وبذلك، فإن أحد المجتمعات اللغوية يملك أكثر من حصته العادلة من المعرفة، لكن يجب أن ننتبه إلى «أن اللغات المختلفة تحمي ثقافات مختلفة حيث يمكن اكتشاف طرق مختلفة للمعرفة الإنسانية»، كما قال أوستлер (٧٦١).

ما حال دون انتشارها في الأراضي الناطقة باللغة التركية.

يتوصل أوستлер في ما يتعلق بتصور مسارات اللغة إلى أن اللغات تعالى على كل القوى التي تحيط بها وتحكم فيها، ولا سيما العاملين العسكري والتجاري، طارحاً نماذج عدّة من التاريخ. فاللغة تتأكد وتوجد من خلال قيم مجتمع إنساني، ولهما طابعها الخاص، حيث تتأثر بالمجتمع الذي تنشأ فيه، لذلك تقوم النصوص الأدبية والطقوس بترجمة هذه الطبيعة الخاصة، فلكل لغة نكهة خاصة، حيث إن العربية تتسم بنزعتها نحو التقشف والكبرياء والمساواة، في حين أن الصينية والمصرية تنسّمان باحترام الذات، وتتسم السنسكريتية بالثقة بالنفس،